الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
9 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مِتيليتسا (نائب الرئيس) ..... (بيلاروس)

المحتويات

البند ٣٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٤٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

البند ٥٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

البند ٥٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

البند ٤٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-57210 (A)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة (تابع)

نظرا لغياب السيدة أوغوو (نيجيريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مِتيليتسا (بيلاروس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/63/L.5)

مشروع قرار بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

١ - **السيد تاج الدين** (مصر): قدم مشروع القرار A/C.2/63/L.5 وأشار إلى أن النص مماثل لقرار العام الماضي مع بعض التحديثات الفنية في الفقرة الأولى من الديباجة والفقرة ٨، وتغييرات طفيفة في الفقرتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة من الديباجة. وقال إنه يتطلع إلى اتخاذ القرار بتوافق الآراء ويأمل في أن يسهم في تخفيف المشاق التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

البند ٤٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/63/L.2/Rev.1 و A/C.2/63/L.3/Rev.1)

مشروع قرار بشأن السنة الدولية للكيمياء

٢ - **السيد يوسف** (إثيوبيا): قدم مشروع القرار A/C.2/63/L.2/Rev.1 ودعا الدول الأعضاء إلى اعتماده بتوافق الآراء.

٣ - **الرئيس:** قال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسيراليون ومصر انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

مشروع قرار بشأن تأمين وكفالة استقرار المرور العابر للطاقة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتعاون الدولي

٤ - **السيدة أتايفا** (تركمانستان): قدمت مشروع القرار A/C.2/63/L.3/Rev.1، وأعربت عن أملها في أن يشكِّل خطوة أولى نحو إجراء حوار واسع النطاق ومتعدد الجوانب بشأن أهمية تأمين وكفالة استقرار المرور العابر للطاقة للعالم بأسره. وأضافت أن القرار لا تترتب عليه أيُّ آثار في الميزانية وحثت الدول الأعضاء على اتخاذه بتوافق الآراء.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع) (A/C.2/63/L.6)

مشروع قرار بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية

٥ - **السيدة غريناواي** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقدمت مشروع القرار A/C.2/63/L.6 وحثت الدول الأعضاء على اعتماده بتوافق الآراء.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/63/L.4)

مشروع قرار بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٦ - **السيدة غريناواي** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقدمت مشروع القرار A/C.2/63/L.4 وقالت إنها تأمل في أن يُعتمد بتوافق الآراء.

البند ٤٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/63/66 و A/63/76-E/2008/54 و A/63/225)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/63/304؛ A/C.2/63/3)

(ب) **متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع) (A/63/296 و A/63/297)

(ج) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع) (A/63/347 و A/63/351)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة** (تابع) (A/63/294؛ A/C.2/63/3)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/63/294؛ A/C.2/63/3)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/63/294؛ A/C.2/63/3)

(ز) **تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة** (تابع) (A/63/25)

٧ - **السيد شوكلا** (الهند): قال إن اتخاذ نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة هو السبيل إلى كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع. وإن التنفيذ التام لجدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يتسم بأهمية قصوى.

٨ - وأردف قائلا إن الهند تدرك التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وقد أسهمت في الجهود الإنمائية لتلك الدول في مجالات بناء القدرات والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية والتكيف مع تغيُّر المناخ. وفوق ذلك كله تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مزيد من الدعم المالي والتقني من البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أنه يؤيد أيضا زيادة تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - واسترسل قائلا إن الهند قد اتخذت عددا من التدابير لكفالة التنمية المستدامة إيكولوجيا، بما في ذلك اعتماد خطة عمل وطنية طموحة بشأن تغير المناخ. حتى والبلد ينشُد تحقيق النمو الاقتصادي، فإنه لا يزال ملتزما بالإبقاء على نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أقل منها في البلدان المتقدمة النمو.

١٠ - واستطرد قائلا إن الآثار الضارة لتغيُّر المناخ لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال بذل جهود تعاونية على صعيد العالم. فالبلدان النامية تواجه أعتى التحديات وهي أيضا الأشد ضعفا في مواجهة آثار تغير المناخ. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لتغير المناخ على أساس المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة تبعا لقدرات كل طرف، كما يجب أن يضع في الاعتبار المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو.

١١ - وكرر الإعراب عن تأييد حكومته للمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وقال إن النتائج التي ستتمخض عنها المفاوضات لا بد أن تكون عادلة ومنصفة. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تتعهد بالتزامات أكثر جرأة بتخفيض الانبعاثات وأن تساعد البلدان النامية على نقل التكنولوجيا وتمويلها، بدون تحويل وجهة الأموال المخصصة

للتنمية. كما يلزم تقديم دعم دولي أكبر لمساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التكيف.

١٢ - ومضى قائلا إن نقل التكنولوجيا يتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بتوفير التكنولوجيات البالغة الأهمية ذات الصلة بالمناخ بأسعار فائدة تساهلية. ولتناول آثار تغير المناخ على نحو فعال لا بد للمجتمع الدولي أن يكون على استعداد لموازنة مكافآت المبتدعين بما يعود بالنفع المشترك على الجميع، وأن يضفي المرونة اللازمة على نظام حقوق الملكية الفكرية.

١٣ - وتابع كلامه قائلا إن حفظ الموارد الجينية وحمايتها والاستخدام المستدام لها جوانب هامة للتنمية المستدامة. وقال إنه يكرر، في هذا الصدد، الإعراب عن تأييد الهند لاتفاقية التنوع البيولوجي ويرحب بالقرار المتخذ في الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر الأطراف باعتماد خارطة طريق واضحة لنظامٍ دولي بشأن الوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن الانتفاع بها. وإنه ينبغي لهذا النظام أن يتضمن أحكاما بشأن الإعلان الإلزامي عن بلد منشأ الموارد الجينية والموافقة المسبقة عن عِلم في طلبات الحصول على حقوق الملكية الفكرية.

١٤ - **السيدة فالينتي** (كوبا): قالت إنه على الرغم مما تبذله البلدان النامية من جهود كبيرة لتحقيق الأهداف البيئية فما زالت تواجه عقبات رئيسية، بما في ذلك نقص الموارد المالية وتوافر سبل محدودة للوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. ولا تبدِي البلدان الغنية الإرادة السياسية اللازمة لدعم البلدان الأفقر وتواصل تبديد الموارد. وقد بات الآن واضحا أن نماذجها للمجتمع والقائمة على الاستهلاك المفرط هي نماذج ليست فقط غير صالحة للبقاء اقتصاديا وإنما لا يمكن احتمالها بيئيا أيضاً.

١٥ - وانتقلت إلى الحديث عن مسألة تغير المناخ، فقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تولِي أولوية عالية لتدابير التكيف؛ ومع ذلك فهي ينقصها القدرة على الاضطلاع بالبحوث والإجراءات اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار المترتبة على تغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لتلك الدول، وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها.

١٦ - وأردفت قائلة إن مكافحة الآثار الخطيرة المترتبة على تغير المناخ تقتضي أن تأخذ البلدان على نفسها التزامات ملموسة في إطار مفاوضات إبرام اتفاق بشأن المناخ لما بعد عام ٢٠١٢. وقالت إنها تتطلع إلى وضع هدفَيْن ملزِمين جديدين لتخفيض الانبعاثات بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وتتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. غير أن هذين الهدفين لا يجب فرضهما على البلدان النامية ولا يجب تجاهل مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة.

١٧ - وأعربت عن تأييد حكومتها للمبادرة البرازيلية للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢، عندما يكون قد مضى ٢٠ عاما على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو، واستعراض تنفيذ الالتزامات المتعهَّد بها، فضلا عن تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ. إذ أن هذا المؤتمر سيتيح فرصة للمجتمع الدولي ليعيد تأكيد التزامه بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستدامة البيئية والتنمية المستدامة، وليتفق على إجراءات ملموسة من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها.

١٨ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/63/351) يشير إلى التواتر المتزايد لوقوع الكوارث الطبيعية

والتكاليف الباهظة التي تتحملها البلدان المعنية في آسيا. وقال إنه ينبغي لتقارير الأمين العام المقبلة أن تتضمن أيضا تقييما لأثر الكوارث الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي؛ فقد وقع في السنوات الأخيرة أكثر من خمسة إعصارات كبيرة أضرت ضررا بالغا بالزراعة والسياحة في تلك المنطقة. والوضع يؤكد الضعف البالغ للدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء أثر الكوارث الطبيعية والتي لا تهدد فحسب فرص التنمية فيها وإنما صميم بقائها. ومما لا مناص منه أن أكثر البلدان معاناة من هذا الوضع هي أفقرها وأشدها ضعفا.

١٩ - واسترسل قائلا إن الجهود المبذولة للحد من خطر الكوارث سيتعين أن تتصدى لتغير المناخ وأن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في هذا الصدد يتسم بأهمية بالغة بالنظر إلى نطاق التحديات وحجمها. ولذلك تؤيد جامايكا توصية الأمين العام التي مؤداها أنه يلزم بشكل عاجل إجراء تصعيد كبير في جهود تنفيذ إطار عمل هيوغو. وينبغي إدراج مسألة الحد من أخطار الكوارث ضمن إطار ما بعد عام ٢٠١٢، بالنظر إلى الصلات بين التكيف والحد من أخطار الكوارث والتنمية.

٢٠ - واستطرد قائلا إن جامايكا تنضم إلى الدعوات الموجهة إلى البلدان الرئيسية المطلقة لغازات الاحتباس الحراري بأن تخفض من تلك الانبعاثات تخفيضا كبيرا تمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة تبعا لقدرات كل طرف. وتؤيد جامايكا أيضا السعي العاجل للتوصل إلى فترة التزام ثانية على أن تتم المفاوضات قبل اجتماع عام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن بغية كفالة انتقال سلس من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية. ومما له نفس القدر البالغ من الأهمية توفير موارد مالية وتكنولوجيا جديدتين لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ استراتيجيات التكيف وتخفيف الآثار.

٢١ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي إيلاء أولوية لتعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية اعترافا بالاحتياجات الخاصة لتلك الدول وما تتسم به من أوجه ضعف خاصة. وأضاف أن تلك الوحدة عنصر أساسي في الجهود الشاملة المبذولة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومن ثم يعد توفير موارد أكثر ومستقرة أمرا بالغ الأهمية.

٢٢ - **السيد كوون هاي - ريونغ** (جمهورية كوريا): أشار إلى تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/63/304)، فقال إن من المحتم كفالة التنسيق والاتساق بين الأنشطة البيئية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وإن وفد بلده يرى أن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيكفل تحسين التوجيه وترتيب الأولويات فيما يتعلق بالسياسة العامة مع توفير قاعدة علمية قوية وتقديم الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأضاف أن المناقشات العالمية الجارية بشأن قضايا التنمية المستدامة، وبخاصة الجوانب البيئية، هي علامة إيجابية، وينبغي الإسراع بالجهود المبذولة، والتماس حلول مشتركة، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وينبغي أن تكون الاستدامة البيئية عاملا أساسيا في جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه لا ينبغي للاضطراب المالي الحالي أن يغطي على الطابع الملحّ لمسائل مثل تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي وأزمتَيْ الطاقة والأغذية، أو يعوق من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة والحماية البيئية. كما لا ينبغي للقضايا الاقتصادية العالمية أن

تحوِّل مسار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل الوفاء بالتزاماته والمساعدة على تحقيق الأهداف.

٢٤ - وأردف قائلا إن السنوات القليلة القادمة ستكون سنوات حرجة، وإن عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن البيئة والتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ سيوفر زخما جديدا لعملية التنمية المستدامة ولنظام المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ وذلك عن طريق تعزيز الالتزامات السياسية على أعلى مستوى. وقد أعلنت جمهورية كوريا مؤخرا رغبتها في المساهمة في ذلك الصدد باستضافة ذلك المؤتمر.

٢٥ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة تعمل، وبصفتها مصدرة للطاقة، بكل اقتدار على تأمين الاحتياجات العالمية المتزايدة للطاقة، مع المحافظة في الوقت نفسه على البيئة، حيث أن كفالة وتحسين الوصول إلى خدمات وموارد الطاقة يعتبر أمرا أساسيا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن المملكة تؤكد على أهمية الدور الأساسي للأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية ومواجهة المشاكل البيئية والسكانية وأن هذه الأمور يجب أن تحتل مكانا متقدما في سلَّم أولويات المنظمة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن المملكة العربية السعودية إحدى الدول الموقِّعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ وبروتوكول كيوتو، وتؤكد أن الاستمرار في تطوير تكنولوجيا استخدامات الطاقة سيكون المدخل الرئيسي لمواجهة المشكلات البيئية المتعددة، ومن بينها تغير المناخ المحتمل. ومن الضروري تبنِّي المجتمع الدولي للإجراءات المناسبة لمواجهة تغير المناخ وفْقَ مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة النمو والنامية.

٢٧ - واسترسل قائلا إن وفد بلاده يرى ألا تقتصر مناقشات اللجنة على إبراز التحديات والعقبات فقط بل ينبغي أيضا أن تبحث عن أفضل الطرق التي يمكن سلوكها لتحسين توفير وسائل التنفيذ. ومن المؤمَّل أن تقوم وكالات وبرامج الأمم المتحدة بدور هام في تحقيق هذه الأهداف. ولن يتأتى ذلك إلا إذا عكست برامج هذه الوكالات الأولويات المحددة من قِبل الحكومات المستفيدة مع الحرص على تلافي الازدواجية والتكرار. وأضاف أن وفد المملكة يتطلع إلى أن تُسفر مداولات اللجنة عن تبني سياسات عملية للتغلب على معوقات تحقيق التنمية المستدامة.

٢٨ - **السيدة سانتيسو ساندوفال** (غواتيمالا): قالت إن القضاء على الفقر والتنمية لن يتحققا ما لم يتم إدارة الموارد الطبيعية في العالم على نحوٍ مستدام والمحافظة عليها لمنفعة الأجيال المقبلة. وفضلا عن ذلك، فليس من المؤكد، ونحن في منتصف الطريق نحو الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما إذا كانت كل البلدان النامية ستستطيع تحقيق هذه الأهداف بالنسبة لها بحلول عام ٢٠١٥، حيث لم يُحرز تقدم كبير نحو هدف تحقيق تخفيض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠. وأضافت أن الوقت قد حان للعودة إلى المسار المتخذ نحو التنمية والتأكيد من جديد على الالتزامات التي أفضت إلى وضع تلك الأهداف.

٢٩ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي للجمعية العامة أن تعطي إشارة واضحة للمجتمع الدولي مفادها أنه ينبغي القضاء على الفقر بدون استنفاد للموارد الطبيعية للأرض. وإن لجنة التنمية المستدامة قد قامت في دورتها السادسة عشرة بتحليل أفضل الممارسات وبيان العقبات والسياسات الممكنة فيما يتعلق بالقضايا التي تُعدُّ جوهرية في التغلب بصورة بنَّاءة على التحديات التي يواجهها صانعو القرار في أنحاء العالم. وينبغي أن يسترشد مشروع القرار المتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وكذلك المفاوضات المقبلة بأعمال اللجنة.

٣٠ - وأردفت قائلة إن رابطة الدول الكاريبية تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي وقد وضعت خطة عمل للاستجابة للتحديات الفريدة التي تواجهها بلدان منطقة البحر الكاريبي. ويتطلب الأمر التأييد من جانب الجمعية العامة للحصول على الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة خاصة في إطار التنمية المستدامة. فإن ذلك الاعتراف سيعزز من جهود الرابطة، لا سيما الرامية للحصول على التعاون التقني والمالي ولتصميم المشاريع المشتركة.

٣١ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ تُعد خارطة طريق بالي خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمتابعة بروتوكول كيوتو، لا سيما التفاوض بشأن مزيد من الالتزامات التي تعكس المسؤوليات المشتركة والمتباينة. وينبغي أن يعترف مشروع القرار بالتدابير الجاري اتخاذها في إطار الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي هي المنتدى الوحيد الذي يمكن أن يتخذ القرارات اللازمة لمواجهة تلك الظاهرة.

٣٢ - وتابعت قائلة إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتأثران بشكل متزايد بالجفاف والتصحر وينبغي اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لمكافحة تدهور التربة. وقد أُعيدت مسألة التنمية الريفية والزراعية في البلدان النامية إلى جدول أعمال التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي لمداولات الجمعية العامة وجميع الاجتماعات اللاحقة للمنتديات الحكومية الدولية المكرسة لموضوع التنمية أن تولي أولوية حقيقية لتلك المسألة.

٣٣ - **السيد المرباطي** (البحرين): قال إن جهود بلاده في مجال التنمية المستدامة تتفق مع جميع القرارات المنطبقة للجمعية العامة، وإن بلاده تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة الدولية الرامية إلى إزالة العقبات في تنفيذ تلك التنمية. وأضاف أن البحرين تحتل مرتبة عالية في مجال التعليم والتنمية البشرية، وتحقق نجاحا كبيرا في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخطط لتحرير اقتصادها وتحديثه بهدف اجتذاب الصناعات المستدامة والأنشطة الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٨، احتضنت البحرين الاجتماع التحضيري الإقليمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التنمية الحضرية المستدامة. ويشجَّع القطاع الخاص والمصارف والمؤسسات المالية على دعم عملية التنمية المستدامة في البلدان النامية، وقد خصص البنك الإسلامي للتنمية ١٠ مليارات دولار لذلك الغرض.

٣٤ - وأردف قائلا إن البحرين ركزت على إعادة النظر في تطوير ما تمتلكه من بنية تحتية للخدمات الاجتماعية وإطلاق طاقات المجتمع المدني وتفعيل قواه وتحديث الأُطُر القانونية والإدارية للعمل الإنمائي والتركيز على العدالة الاجتماعية وترسيخ مفاهيم اللامركزية. وفي إطار الحد من الكوارث التي تجتاح العالم تبرعت البحرين بمليون دولار لدعم التقرير التقييمي المعني بالحد من أخطار الكوارث والذي سيتم إطلاقه من المنامة في عام ٢٠٠٩، وستستضيف البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مؤتمرا بشأن الطاقة وتغيُّر المناخ ضمن مبادرة حوار التعاون الآسيوي.

٣٥ - **السيد باكيونو** (بوركينا فاسو): قال إن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا في أنحاء العالم تبين ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من أثر الأنشطة البشرية على المناخ. وقد اعتُمدت في بالي في عام ٢٠٠٧ خارطة طريق، وينبغي استمرار الجهود للمحافظة على الزخم.

٣٦ - واستطرد قائلا إن الجفاف والتصحر يعرِّضان للخطر إمدادات الأغذية والمياه في بلدان كثيرة لا سيما في أفريقيا، وتشير النتائج المترتبة على ذلك إلى اقتران آثار الفقر والتدهور البيئي. ولذلك فإن وفده يرحب باعتماد الخطة والإطار الاستراتيجيين العشريين (٢٠٠٨-٢٠١٨) في إطار

اتفاقية مكافحة التصحر بهدف إقامة شراكة عالمية لتخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

٣٧ - واسترسل قائلا إن التنمية المستدامة للأراضي، وزيادة الإنتاجية الزراعية للأراضي القاحلة، وإصلاح التربة، وتطبيق تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ينبغي أن تكون بين الأولويات التي يُنظر فيها خلال الدورة القادمة لإعادة تشكيل موارد الصندوق البيئي العالمي. ويمكن أن تكون الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في آخر دورة للجنة التنمية المستدامة والتي تبرز هذه القضايا مفيدة في ذلك الصدد.

٣٨ - ومضى قائلا إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تعاون جميع الدول على التخفيف من آثار الأنشطة البشرية على المناخ وتسهيل تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الصلة. ولذلك تدعو بوركينا فاسو الدول التي لم تصدِّق بعد على الاتفاقيات الرئيسية التي تعدُّ الدعائم الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية إلى أن تفعل ذلك.

٣٩ - وفيما يتعلق بالتصحر، قال إنه ينبغي وضع خط أساس بهدف رصد الحالة. وينبغي إيلاء الاهتمام للنظم الإيكولوجية وبخاصة في المناطق القاحلة، في إطار حفظ البيئة والتخفيف من أثر تغيّـُر المناخ. كما تتسم مسألة توفير التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة بأهمية بالغة، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان تضررا بآثار تغيُّر المناخ، التي تمس صميم بقاء بعض قطاعات السكان فيها.

٤٠ - **السيد وُلد عبد الرحمن** (موريتانيا): قال إن أغلب البلدان النامية لا يزال بعيدا كل البعد عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المستهدف المتفق عليه، لا سيما في ظل التحديات الراهنة المتمثلة في الأزمات ذات الصلة بالأغذية والأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى تغير المناخ. وأعرب عن أمله في ألا تسمح الدول الغنية لتلك التحديات بأن تؤثر على التعهدات التي قطعتها على نفسها بتمويل التنمية في البلدان النامية: فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة هي حجر الزاوية بالنسبة للتنمية المستدامة. وأعرب عن أسف بلده لفشل مفاوضات الدوحة، وطالب الدول المصنَّعة بإبداء مرونة أكثر وإرادة سياسية أقوى للتغلب على الصعوبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق.

٤١ - واسترسل قائلا إن موريتانيا تعمل بكل ما لديها من إمكانيات من أجل مكافحة الفقر وتعميم التمدرس وتوفير التغطية الصحية على كامل التراب الوطني. واستدرك قائلا إن الموارد الذاتية للبلد ستبقى محدودة ما لم يحصل على دعم قوي من شركائه في التنمية. وأضاف أن بلده الذي يعاني في الأصل من جفافٍ قاحل وتصحر شديد، ليدعو المجتمع الدولي إلى التصدي بحزم لظاهرة تغيُّر المناخ والعمل على مكافحة أسبابها. كما أنه يعاني سنويا من آفة الجراد الزاحف الذي يقضي على الأخضر واليابس، وعليه فإنه لا يقل خطورة عن الكوارث البيئية. ولذا فإن هذه الكارثة بحاجة إلى تكثيف التعاون الدولي بغية التصدي لها، خصوصا وأن العالم يعاني من أزمة غذائية حادة.

٤٢ - **السيدة إسبينوزا** (إكوادور): قالت إن من الواضح أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يتأثر بالأزمة المالية وأزمتي الأغذية والطاقة والآثار غير المسبوقة لتغير المناخ، التي إذا ما اقترنت بعدم امتثال بعض البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن أن تعرِّض للخطر تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وبناء عليه، ينبغي للجمعية العامة أن تتصدى لأسباب الأزمات الخطيرة التي تؤثر مباشرة على المجتمع العالمي، وأن تحدد الحلول التي تعود بالفائدة على الجميع، لا سيما أفقر البلدان وأشدها ضعفا.

٤٣ - واستطردت قائلة إن غازات الاحتباس الحراري التي تُطلق في الغالب من البلدان المتقدمة النمو هي سبب رئيسي لتغيرات المناخ التي تنجم عنها كوارث تصيب بصفة خاصة البلدان النامية، مما يتطلب تخصيص موارد متزايدة باطراد لتخفيف آثارها. وقالت إن إكوادور تكرر الإعراب عن التزامها بتعزيز النظام الدولي لمكافحة تغير المناخ والقيام بدور فعال في المفاوضات في إطار خطة عمل بالي لتحقيق نظام دولي جديد. ولا يمكن مكافحة أثر تغير المناخ إلا بالتزام المجتمع الدولي بتنفيذ برامج التخفيف من الآثار والتكيف معها؛ وتبعا لذلك، فإنه ينبغي لجميع البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان الصناعية، التي لم تُبرم وتُصدَّق بعد على الاتفاقات الدولية ذات الصلة أن تفعل ذلك وتضم جهودها إلى الجهود المبذولة لإنقاذ البشرية وهذا الكوكب.

٤٤ - وأردفت قائلة إن إكوادور تنفِّذ مبادرة ياسوني، متخلية بذلك عن التنقيب عن النفط في واحدة من أكبر مناطق التنوع البيولوجي في هذا الكوكب. ونتيجة لذلك ستنخفض الإيرادات الآتية من صادرات النفط انخفاضا كبيرا خلال السنوات القادمة، وإن إكوادور، وهي على استعداد لهذه التضحية، تحث المجتمع الدولي على أن يضطلع بمسؤوليته بمنحها الحد الأدنى من التعويض. وإن اتخاذ هذا الإجراء سيقدم مثلا رائعا على التزام العالم بتخفيض الاحترار العالمي، والتخفيف من أثر تغير المناخ وتقديم الدعم للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق الاستدامة.

٤٥ - وتابعت كلامها قائلة إن الكوارث الطبيعية قد زادت زيادة مزعجة في السنوات الأخيرة مُلحقة آثارا مدمرة لا سيما بالبلدان النامية. ولذلك كان من المهم تعزيز إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في الآونة الأخيرة؛ وينبغي أن تواصل الدورة الثانية للمنهاج العالمي للحد من الكوارث المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ توفير التوجيه والتنسيق الاستراتيجيين لتنفيذ إطار عمل هيوغو. وأضافت أن إكوادور قد تعرَّضت مؤخرا لفيضان مدمر نتيجة لظاهرة لا نينيا؛ وهي تطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم للمركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو، الذي تتمثل مهمته في تحسين تفهُّم الظاهرة، ووضْع نظامٍ للإنذار المبكر وتوفير معلومات أساسية عن الآثار المتوسطة الأجل المحتمل أن تقع على البلدان المعنية.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن تحديات التنمية المستدامة ينبغي أن تُدرج في تحليل الأزمات الراهنة وصياغة الاستجابات لها؛ وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأي هيكل مالي جديد أن يأخذ في الاعتبار ضرورة حماية البيئة. ويمكن تدارك الأزمة حتى يستمر النظام في العمل كما كان حتى الآن، أو اغتنام هذه الفرصة لبناء نماذج تتعلَّم من الأزمة وتفهم أن مصالح الأسواق ومضاربالها لا ينبغي أن تكون لها الأسبقية على مصالح البشر وأنّ مفهوم النمو من أجل النمو يفضي إلى تدمير التوازن الضروري بين الإنتاج والسوق والدولة والمجتمع والطبيعة.

٤٧ - **السيد غيلِن** (بيرو): قال إن بيرو يساورها بالغ القلق بسبب أثر تغير المناخ على الاستقرار والتنمية والرفاه، تلك الغايات التي يطمح إلى تحقيقها بنو البشر. وإن الكثافة والتواتر المتزايدين لظاهرة النينيو قد كان لهما أثر بالغ على نُظم بيرو الإيكولوجية المتنوعة مما أحدث أضرارا اجتماعية واقتصادية جسيمة ويهدد تنوعها البيولوجي الذي لا يحصى. وأضاف أن تغير المناخ مشكلة عالمية ويتطلب اتخاذ إجراءات منسَّقة من جانب المجتمع الدولي بأسره، وفقا للإطار القانوني المتفق عليه والمبادئ التي يقوم عليها، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسؤوليات المشتركة المتباينة. وتبعا لذلك، ينبغي إجراء المناقشات المتعلقة بتغير المناخ ضمن إطار التنمية المستدامة، مع تعزيز دعاماتها الثلاث على نحو متكامل ومنسَّق ومتوازن.

٤٨ - وأردف قائلا إنه ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري. وينبغي في هذا الصدد إيلاء أولوية لتنفيذ الالتزامات المتعهَّد بها في إطار الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو. وأضاف أن البرامج الإنمائية مرتبطة بمبادرات مكافحة تغير المناخ؛ ولذلك فإن لمنظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا يتعين عليها أن تقوم به في تشجيع الامتثال لأهداف الاتفاقية تشجيعا فعالا. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقود هذه الجهود لأنها هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه المشكلة. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق معقول حتى يتم اقتراح برامج تستهدف تعديل أنماط الاستهلاك والتصنيع الحالية، استنادا إلى نهجٍ للتنمية المستدامة.

٤٩ - واستطرد قائلا إن اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند التصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ؛ إذ أن الأراضي، عندما تُدار إدارة مستدامة، يمكن أن تسهم في التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأة آثاره. وأضاف إن حكومته تطلب لذلك دعم الدراسات التمهيدية التي تفضي إلى إقامة شراكات استراتيجية من أجل تنفيذ الاتفاقية في بيرو، حيث ترجع عملية التصحر إلى أسباب طبيعية وبشرية على السواء.

٥٠ - واسترسل قائلا إن الاحترار العالمي حقيقة واقعة، وإن تواتر وكثافة الأحداث القاسية سيتزايدان لا سيما حالات الجفاف والفيضانات وبلوغ الحرارة درجات قصوى. وفضلا عن ذلك، تتعرض البلدان النامية وبخاصة أفقر سكانها لمخاطر غير متناسبة. وتوفِّر سياسات الحد من المخاطر خط دفاع أول من أجل التكيف مع تغير المناخ وتتخذ بيرو التدابير اللازمة لتنفيذ إطار عمل هيوغو. كما تضع منهاجا وطنيا للحد من الكوارث وتقيِّم الأثر المحتمل لتغير المناخ على العوامل الاستراتيجية مثل المياه والطاقة والنقل والزراعة، في إطار السياسات الإنمائية الوطنية. وأخيرا، يجب تأمين موارد مالية مستقرة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بالنظر إلى تزايد مسؤولياتها كما ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على كفالة التنسيق والاتساق بين جدولي أعمال تغير المناخ والحد من الأخطار.

٥١ - **السيد مولر** (جزر مارشال): قال إنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في تحويل لجنة التنمية المستدامة إلى آلية استعراض مفيدة، فكثيرا جدا ما تُغرق اجتماعاتها في إلقاء بيانات مُعدَّة. وأضاف أنه ينبغي إعطاء الدول الجزرية الصغيرة النامية دورا أكبر في أعمال التخطيط والتنسيق المتعلقة باللجنة. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي فحسب زيادة التمويل بل أن يتم أيضا إجراء تفاعل أكثر فعالية بين البعثات الدائمة لتلك الدول ومكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الوحدة الموجودة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٢ - وتابع كلامه قائلا إن المؤشرات الاقتصادية التقليدية قد لا تكشف الضعف التام لاقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا تواجه فحسب تحديات تغير المناخ وإنما تعوقها أيضا وفورات الحجم المحدودة والانعزال الجغرافي. وينبغي إدراج عامل الضعف البيئي ضمن مؤشراتها الاقتصادية. كما ينبغي إيلاء اعتبار لمسألة الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة إيجاد آليات تمويل ميسورة بدرجة أكبر تلبِّي الاحتياجات الخاصة لكل بلد، وتخفيف آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على التنمية المستدامة، ومساعدة البلدان على إدراج استراتيجيات للتكيف ضمن تخطيطها الوطني وتعزيز التعاون على دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك توازن أفضل بين تقاسم المعلومات على الصعيد الإقليمي واتخاذ إجراءات تركز على كلِّ دولة على

حدة. وقال إنه تُعقد في أحيان كثيرة حلقات عمل بدون التوصل إلى نتائج واضحة. ويمكن لمذكرة التفاهم بين إيطاليا والنمسا ومدينة ميلانو والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أن تكون نموذجا للشركاء الآخرين.

٥٣ - وأردف قائلا إن تحدي ميكرونيزيا يهدف إلى حفظ الموارد الساحلية والبرية الضعيفة للمنطقة بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا واحد من أكثر أهداف حفظ الموارد طموحا في العالم، ويرمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الخطر الناجم عن التحات الساحلي ويعزز المجتمعات المحلية التقليدية. غير أنه لا يمكن أن يُكتب له النجاح إلا من خلال التعاون الدولي والتمويل المستمر. وأضاف قائلا إنه لما كان متوسط ارتفاع جزر مارشال لا يزيد إلا مترين فوق سطح البحر، يشكل تغير المناخ تهديدا ليس فقط لتنمية البلد ولكن لصميم بقائه. وعلى الرغم من أن هذه الحقائق الأساسية معروفة منذ عقدين، لم تعترف بعد منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بالخطر الذي يشكله تغير المناخ على وجودها أو تحشد جهودها لمواجهته. وقد يكون الأثر على إمدادات المياه والأمن الغذائي والصحة العامة والمصائد البحرية لجزر مارشال أثرا جسيما. وتتعامل الحكومة مع هذه المسألة بوصفها أولوية داخلية عاجلة، ولكنها لا يمكنها أن تعالجها بمفردها. وقد مضى أوان القرارات الإجرائية التي لا تعالج المشكلة إلا بالكلمات ولا تقود إلى أي إجراء عملي.

٥٤ - واسترسل قائلا إن آثار تغير المناخ ما زالت لا تمثل عنصرا نمطيا في تقييمات الأثر البيئي على الرغم من أن حوالي ١٠٠ دولة قد اعتمدت من جانب واحد تشريعات تتعلق بهذه المسألة. ومن الواضح أن الأمر يتطلب مزيدا من تقاسم المعلومات وتركيزا أقوى على تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ في جميع قطاعات التنمية. وقال إن وفد بلده يحث المجتمع الدولي على الوفاء بما قدمه من وعود طال أمدها لدول مثل بلده.

٥٥ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن حماية المناخ العالمي عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة. وإن التحديات التي يشكلها تغير المناخ معقدة وتهدد إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإن وفده بوصفه صاحب قرار الجمعية العامة ٥٣/٤٣، المعنون ''حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة'' يفهم جيدا أن آثار تغير المناخ آثار عالمية تتجاوز حدود القارات والتقسيمات إلى شمال وجنوب أو إلى بلدان نامية ومتقدمة النمو. وإن قدرة الجزر الصغيرة مثل مالطة على مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية التي يتزايد تواتر حدوثها هي قدرة تتعرض لامتحان عسير.

٥٦ - واستطرد قائلا إنه ينبغي بذل كل الجهود للتخفيف من الآثار السلبية المتوقَّعة لتغير المناخ والتكيف معها. ولذلك فإن مالطة تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي على بلوغ الأهداف التي تتضمنها مجموعة إجراءات المناخ والطاقة التي وضعها الاتحاد. ورحب في هذا الصدد بالبيان المشترك لمؤتمر قمة باريس من أجل البحر الأبيض المتوسط، الذي يمكن أن يقوم من خلال عملية برشلونة - الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، بدور هام في التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة. ومن الممكن للإجراءات التي تتخذ على الصعيد الإقليمي أن تتضمن التعاون في قطاعاتٍ مثل التكنولوجيات المتجددة والنظيفة وذات الكفاءة، بما في ذلك الاستخدام الأوسع نطاقا للطاقة الشمسية والمزارع الريحية البحرية.

٥٧ - واسترسل قائلا إن في مالطة نفسها، تُجري اللجنة المعنية بتغير المناخ المنشأة حديثا مشاورات مع مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وتضع سياسات وتضطلع بحملة تثقيفية مستمرة موجَّهة للسكان كافة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظمت وزارة الشؤون الخارجية، بالاشتراك مع المؤسسة الدبلوماسية، مؤتمرا دوليا بشأن دبلوماسية

تغير المناخ، ناقش العمليات الدبلوماسية الابتكارية. وقد عمل المؤتمر أيضا بوصفه منصة إطلاق لبرنامج تدريبي بشأن دبلوماسية تغير المناخ، سيشترك فيه ٢٠ مسؤولا من الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة أولى من ضمن ١٠٠ مشترك.

٥٨ - **السيدة بروبل – ميلكيور** (موناكو): قالت إن الأمير ألبرت الثاني، الملتزم بالحماية البيئية والتنمية المستدامة في بلدان الجنوب والشمال على السواء، قد أبرم اتفاقات لتعزيز التنوع البيولوجي في القطب الشمالي وحفظ الموارد المائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ودعم اتفاق حفظ قردة الغوريلا وموائلها، وتشجيع حملات زيادة الوعي في عدد من البلدان وتنمية السياحة المستدامة. وقد وقّعت موناكو، التي تتطلع إلى عقد اجتماع خاص رفيع المستوى للاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠ وتؤيد عملية التفاوض المنصوص عليها في خارطة طريق بالي، على اتفاق ثنائي مع تونس مدته خمس سنوات بشأن التنمية النظيفة، تدعم موناكو بموجبه ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة، وفقا لآلية التنمية النظيفة: إدخال الكهرباء ومياه الشرب في المناطق الريفية وإدخال الإضاءة العامة المنخفضة الطاقة والتجفيف الشمسي للفوسفات. وستعود المشاريع الثلاثة بالفائدة على التنمية البيئية والاجتماعية على السواء.

٥٩ - واستطردت قائلة إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي اتفاقية ذات أهمية ليس فقط لتغير المناخ ولكن أيضا لأزمة الأغذية الراهنة. وإن وفدها يؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام الداعية إلى استخدام الاتفاقية كأداة لزيادة إنتاج الأغذية عن طريق استصلاح الأراضي الجافة والمتدهورة.

٦٠ - وأردفت قائلة إن موناكو بوصفها عضوا في لجنة التنمية المستدامة، ستؤيد جعل الدورة القادمة عمليةَ المنحى بدرجة أكبر، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية. وأضافت أنه ينبغي فعل المزيد من أجل استخدام موارد الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مع الاعتراف بشكل أكثر صراحة بالصلة بين التكيف مع تغير المناخ ومنع وقوع الكوارث.

٦١ - **السيد بِيا** (الكاميرون): قال إن حكومته ملتزمة التزاما عميقا بتحقيق التنمية المستدامة، واضعةً نصب عينها الصلة الوثيقة بين التدهور البيئي والمجاعة والفقر والمرض. ولذلك تهدف سياستها إلى تعزيز الإدارة البيئية وتحسين ظروف المعيشة وتخفيف أثر القطاع الصناعي على البيئة والصحة العامة وحفظ التنوع البيولوجي للبلد، وإصلاح المناطق الملوَّثة، ومنع الأخطار التي تتهدد البيئة وتعزيز التعاون ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قطاع البيئة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة البيئية. وقال إن الكاميرون يشارك أيضا في لجنة حوض بحيرة تشاد وفي القسم المعني بالبيئة من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفي لجنة الغابات لأفريقيا الوسطى.

٦٢ - واسترسل قائلا إن الغابات التي تغطي ٤٢ في المائة من مساحة الأراضي الوطنية هي جزء حيوي من التنمية الاقتصادية للكاميرون. إذ تمثل موارد الحراجة ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتدر ٢٠ في المائة من العملة الأجنبية للبلاد. ويضم قطاع الحراجة نحو ٠٠٠ ٢٢ موظف رسمي وكثيرين آخرين من العاملين بصورة غير رسمية. وقد أنشأت الحكومات محميات حرجية وقامت بإعادة تشجير الغابات. ومن أجل مصلحة التنوع البيولوجي أنشأت شبكة وطنية للمناطق المحمية، تغطي ١٨ في المائة من الأراضي الوطنية. وتسهم سياستها إسهاما كبيرا في تنظيم النظام المناخي العالمي، وحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر. ولذلك يطلب وفد بلده زيادة الدعم من المجتمع الدولي اعترافا بالجهود التي يبذلها الكاميرون من أجل الحفظ والتي

اضطلع بها للصالح العام على حساب الموارد اللازمة لتنميته. ويتطلب الأمر تقديم المساعدات المالية والتكنولوجية على السواء إذا ما أريد للتنمية المستدامة أن تتحقق في البلدان النامية. وقال إن وفده يرحب في هذا الصدد باعتماد الخطة والإطار الاستراتيجيين العشرين من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر. وهو يؤيد أيضا الاقتراح المقدم من الجزائر في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ والذي يدعو إلى إعلان السنوات ٢٠١٠-٢٠٢٠ العقد الدولي لمكافحة تغير المناخ.

٦٣ - **السيد علي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده استطاع أن يدمج سياسات التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية بحيث تركز بشكل متوازن على الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وأضاف أنه بينما حققت الجمهورية العربية السورية تقدما كبيرا في مختلف مجالات التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فهي تواجه كغيرها من الدول النامية تداعيات الأزمات العالمية الحالية، بما في ذلك تغير المناخ، ويهدد التصحر مساحات كبيرة من الأراضي السورية. وقال إن بلاده ترى بأنه يتوجب على المجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة النمو إدراك خطورة ومضاعفات مشكلة التصحر وارتباطه بتغير المناخ والفقر، والسعي إلى تنفيذ الالتزامات التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٦٤ - واسترسل قائلا إن الانسكاب النفطي الذي نجم عن القصف الإسرائيلي الوحشي والمتعمَّد لمحطة الجيَّة اللبنانية لتوليد الكهرباء بالقنابل يومَيْ ١٣ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أدى إلى انتشار البقع النفطية على طول الشواطئ اللبنانية، الأمر الذي نتج عنه كارثة بيئية واقتصادية خطيرة. كما وصلت البقع النفطية إلى الشاطئ السوري وألحقت التلوث بقسم كبير منه. وقامت الحكومة السورية بحملة شاملة لتنظيف الشواطئ الملوَّثة دون تلقي أي مساعدات دولية في هذا الشأن، ولكنها تحتفظ بحقها في تقدير تكاليف إصلاح الضرر البيئي. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٨/٦٢ إلى حكومة إسرائيل أن تتحمل مسؤولية تعويض حكومة لبنان والبلدان الأخرى المتضررة بشكل مباشر من البقع النفطية تعويضا فوريا وكافيا عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير، بما في ذلك إعادة البيئة البحرية إلى سابق حالها. ويوضح تقرير الأمين العام (A/63/225) أن إسرائيل لم تستجب لذلك الطلب. ولذلك يشجع وفد بلاده المجتمع الدولي على إرسال رسالة واضحة وقوية إلى إسرائيل بأنه يرفض رفضا قاطعا هذا السلوك البربري وغير المسؤول.

٦٥ - وأردف قائلا إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والجولان السوري والحصار المفروض على غزة، إضافة إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تحقيق التنمية المستدامة. ويفاقم معاناة الشعب الفلسطيني الضرر الكبير الذي لحق بالبيئة في فلسطين المحتلة، فقد أدى نقص الوقود والكهرباء في غزة إلى عدم القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي وإلقائها في البحر. كما أن فيضانها في بعض المناطق أدى إلى تكاثر الأمراض واختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب. ومن ناحية أخرى، تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بتدمير منهجي لقطاع الزراعة في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل على الرغم من أنه يشكل مصدر الرزق لغالبية الفلسطينيين والسوريين. كما أنها تحرم الفلاحين الفلسطينيين من الوصول إلى موارد المياه وإلى أراضيهم الزراعية لزراعتها والانتفاع بها، وتواصل مصادرة الأراضي بغرض بناء المستوطنات والمواقع العسكرية. ويضاف إلى ذلك قيام إسرائيل بدفن النفايات النووية في باطن الأرض في الجولان السوري المحتل غير عابئة بما يشكله ذلك من خطر

جسيم على البيئة. وأضاف أن وفد بلاده يرى أنه يتوجب على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية لأن أي شكل من التنمية لن يتحقق بالنسبة للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال.

٦٦ - **السيد تاراخو** (البرازيل): قال إنه ينبغي للجمعية العامة أن تقدم التوجيه السياسي المستمر بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفضلا عن ذلك ينبغي الاضطلاع باستعراضٍ مناسب بموجب سلطة الجمعية. وهذا الاستعراض سيلزم الاضطلاع به بحلول عام ٢٠١٢. وسيتيح الاجتماع فرصة لاستعراض تنفيذ القرارات والتوصيات المعتمدة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وتقييم التقدم المحرز بشأن التوجيه البيئي الدولي.

٦٧ - وأردف قائلا إنه على الرغم من التقدم المحرز في مجالات عديدة تعرّض تحديات مثل التدهور البيئي للخطر الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ١٩٩٣، طلبت الجمعية العامة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء لجنة للتنمية المستدامة لرصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد قامت تلك اللجنة بدورها على أتم وجه وبنجاح متزايد. غير أن الأزمات العالمية الراهنة تُظهر أن 'سير الأعمال كالمعتاد' ليس خيارا. ويجب مضاعفة الجهود وتعزيز التنمية المستدامة على أعلى المستويات. وسيبني الاستعراض المقترح إجراؤه في عام ٢٠١٢ على أعمال لجنة التنمية المستدامة، التي ستواصل الانعقاد وفقا لبرنامج عملها؛ وسيكون بمثابة فرصة لتقييمٍ في منتصف المدة لدورة أعمال اللجنة؛ ويكون بمثابة نقطة انطلاق هامة نحو مؤتمر استعراض الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في عام ٢٠١٥.

٦٨ - وفي هذا الصدد، كرر عرض البرازيل استضافة ''مؤتمر ريو + ٢٠'' في عام ٢٠١٢. وقال إن هذا المؤتمر الذي سيهتدي بروح مؤتمر ريو سيوفر الزخم السياسي اللازم لسد القصور في التنفيذ وصياغة توافق آراءٍ في المجالات التي تتطلب مزيدا من الجهود وتحتاج إلى موارد إضافية. وفضلا عن ذلك، ستُهيئ البرازيل بيئة محفِّزة لإجراء المناقشات بوصفها بلدا يتسم بالتنوع وملتزما بتحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفَق عليها دوليا. وفي الختام، قال إن عقد مؤتمر القمة في ريو دي جانيرو سيكون رمزيا إلى حد بعيد.

٦٩ - **السيد بوريتي** (الأرجنتين): قال إنه ينبغي الإسراع بتنفيذ إطار عمل هيوغو باعتبار ذلك مسألة ملحة. ورحَّب بالجهود التي تبذلها أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في ذلك الصدد. وقال إنه بعد النجاح الذي حققته الدورة الأولى للمنهاج العالمي للحد من أخطار الكوارث، المعقودة في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، يتطلع وفد بلده إلى الدورة الثانية للمنهاج العالمي المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٧٠ - وتابع كلامه قائلا إن أمانة الاستراتيجية قد عملت بجد لتعزيز أوجه التآزر بين الحد من أخطار الكوارث وتغير المناخ. وقد أظهر الاجتماع الوزاري المعني بالحد من أخطار الكوارث في مناخ متغير، الذي استضافه الأمين العام في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بشكل واضح، التزام المجتمع الدولي بالإسراع بتنفيذ الحد من أخطار الكوارث من خلال حلول ابتكارية أصلية. وأضاف أن الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث يقلل من أثر تلك الكوارث، ويسهم في التكيف مع تغير المناخ ويساعد على ضمان عدم تقويض مكاسب التنمية.

٧١ - واختتم كلامه قائلا إن وفده يتفق مع القول بأنه ينبغي تنقيح الأحكام المتعلقة بتمويل أمانة الاستراتيجية بحيث تتضمن اشتراكات مقررة بغية تأمين تدفق مستقر ويمكن

التنبؤ به للموارد اللازمة لدعم الأداء الأساسي للمهام الرئيسية للأمانة.

٧٢ - **الأسقف ميغليور** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن حماية البيئة تعني أكثر من الدفاع عنها. فهي تعني رؤية أكثر إيجابية للإنسان لم يعد فيها الإنسان يمثل خطرا على البيئة ولكن راعيا لها. ومن منظور هذه الرؤية لا يكون هناك صراع بين الإنسان والبيئة، بل هو تحالف لا تنفصم عراه تُكيِّف فيه البيئة بصورة أساسية حياة الإنسان ونماءه بينما يضفي الإنسان الكمال على البيئة بنشاطه الإبداعي.

٧٣ - واستطرد قائلا إنه منذ أن بدأ القانون الدولي يؤيد المشاعات العالمية وتقاسم النظم الإيكولوجية بدأت تتبلور مفاهيم جديدة. وعلى الرغم من أن هناك بعض اختلاف في الرأي بشأن المفهوم والمركز المعياري لمبادئ التراث المشترك للبشرية ومسؤولية الدول والمسؤوليات المشتركة المتباينة والعدالة بين أبناء الجيل الواحد وبين جيل وآخر فقد وفَّرت هذه المبادئ مناظير وتوجيهات قيِّمة لتناول الصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. ومن نفس المنطلق فإن مبدأ مسؤولية توفير الحماية، وإن كان غير قادر حتى الآن في حد ذاته على توليد معايير قانونية دقيقة، فقد استُند إليه كجانب أساسي من جوانب ممارسة السيادة على الصعيدين الوطني والدولي. ويتيح تطبيق هذا المبدأ على القضايا البيئية فرصة للتفكير في الجوانب المختلفة التي يمكن أن تعزز تنمية بشرية حقيقية.

٧٤ - واسترسل قائلا إن مسؤولية حماية المناخ تتطلب تعزيز أوجه الترابط بين الأمن الغذائي وتغير المناخ، مع التركيز على أهمية المجموعات الأشد ضعفا — وهي في الغالب المجتمعات الريفية في البلدان النامية — مع احترام ثقافتها وتقاليدها. وينبغي أيضا أن تستند مسؤولية حماية المناخ إلى تحالف بين مبدأيْ التكامل والتضامن العالمي. وتُظهر الأزمات العالمية التي وقعت مؤخرا عدم كفاية الموارد والقدرات الوطنية والحاجة إلى عمل جماعي، بينما تُظهر المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ مدى الترابط بين مسؤولية توفير الحماية والتكامل والتضامن العالمي. وفضلا عن ذلك، ترتبط المسائل البيئية وقضايا مثل الطاقة والاقتصاد، والسلام والعدالة، والمصالح الوطنية والتضامن الدولي بعضها ببعض ارتباطا لا انفصام له.

٧٥ - وأردف قائلا إن مجتمع اليوم لن يكون قادرا على الاضطلاع بمسؤوليته في حماية البيئة ما لم يُعِدْ السكان النظر في أساليب حياتهم وأنماط الاستهلاك والإنتاج. وعلاوة على ذلك، يتطلب الكثير من التحديات التي تواجه العالم حلولا منسَّقة تستند إلى رؤية أخلاقية متسقة للعالم. ولذلك فإن هناك حاجة ملحة لتثقيف السكان بشأن المسؤولية الإيكولوجية. وينبغي أن يستتبع هذا التثقيف تغييراً في أنماط التفكير والسلوك وأن يستند إلى قدْر الفرد وكرامته.

٧٦ - **السيد خان** (باكستان): قال إن التحديات المتعددة التي تواجه العالم تهدد بشكل خطير التنمية المستدامة في البلدان النامية. وإن البيئة العالمية للتنمية الاقتصادية قد أصبحت أقل مواتاة إذْ تقلل من الحيِّز المتاح للسياسات المحدود أصلا لتلك البلدان. ويشمل أبرز الاتجاهات السلبية زيادة التقلبات في التجارة والتمويل الدوليين، وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية، وانكماش التدفقات المالية الخاصة، وتركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان قليلة، والارتفاع الكبير لأسعار الأغذية، وتقلب أسعار الطاقة، والإنهاك المتزايد للموارد الطبيعية، وزيادة وتيرة وقوع الكوارث، والمأزق الراهن الذي وصلت إليه جولة الدوحة.

٧٧ - وتابع كلامه قائلا إن الحماية البيئية لا يزال يعوقها عدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل بالي، التي اعتُمدت في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف بوصفها اجتماعَ الأطراف في بروتوكول كيوتو؛ وعدم كفاية الموارد المخصصة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي؛ ووقوع الكوارث الطبيعية بتواترٍ وقسوةٍ متزايدين. ورحب بانتقال الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل في إطار الاتفاقية من مرحلة تبادل الأفكار إلى وضع اقتراحات ملموسة. واستدرك قائلا إن هناك شكوكا خطيرة بشأن احتمالات التوصل إلى نتائج متَّفق عليها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويجب تناول العوامل التي تعوق إحراز تقدم.

٧٨ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن باكستان من الدول المنخفضة الإطلاق لغازات الاحتباس الحراري، يُلحق تغير المناخ أضرارا قطعية بها تترتب عليها آثار اجتماعية وبيئية واقتصادية كبيرة لدرجة أن جليد هيملايا قد يختفي بحلول عام ٢٠٣٥. وتشير الدراسات التي أُجريت مؤخرا إلى أن جنوب آسيا هي أشد المناطق تأثرا بتغير المناخ. وأضاف أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يفيد بأن الملايين من سكان المنطقة سيتأثرون بالكثافة المتزايدة لتساقط الأمطار وبتفاوت معدلات سقوط الأمطار وبخطر حدوث الفيضانات وتدهور التربة واستنفاد المياه. ومن الحتميْ التوصل إلى نتائج متفق عليها تعزز تنفيذ اتفاقية تغير المناخ.

٧٩ - وأردف قائلا إن حكومته ستواصل المشاركة على نحوٍ بنَّاء في عملية اتفاقية تغير المناخ لتكوين رؤية مشتركة بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل. ويجب أن تستند هذه الرؤية إلى امتثالٍ للاتفاقية ولبروتوكول كيوتو؛ وإلى اتخاذ بلدان المرفق الأول تدابير يمكن قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها تدعمها إجراءات طوعية معززة من جانب البلدان النامية؛ وإلى الأدلة العلمية وإمكانات التنمية المستدامة في البلدان النامية، وإلى المسؤوليات المشتركة المتباينة تبعا لقدرات كل طرف، والعدالة فيما بين الأجيال والمسؤولية التاريخية؛ وإقامة هيكل مؤسسي فعال لتطوير ونقل التكنولوجيا؛ وإلى وجود تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها وآلية للتمكين من اتخاذ إجراءات التكيف في البلدان النامية ودعمها وتيسيرها وتنفيذها. وأضاف أن حكومته على استعداد للاضطلاع بإجراءات طوعية معزَّزة على الصعيد الوطني في مجال التخفيف من الآثار شريطة أن تتلقى حوافز بشأن التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٨٠ - ومضى قائلا إن أيَّ نظام عالمي شامل لا بد أن يجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ونظرا لهروب رؤوس الأموال وانهيار الأسواق وهبوط أسعار العملات وتبخُّر الثقة فقد انهارت التنمية الاجتماعية. ويذهب عجز الحسابات الهائل الراهن في البلدان النامية بمدخرات استغرق تكوينها سنوات مما يضطر الحكومات إلى تحويل الموارد الثمينة بعيدا عن مشاريع التنمية الاجتماعية.

٨١ - واستطرد قائلا إن تحدي التنمية المستدامة قد أصبح تحديا أكبر بكثير من أن يتصدى له بلد بمفرده. وإن على الأمم المتحدة دورا أساسيا ينبغي لها أن تضطلع به، لا سيما عن طريق تعزيز جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة من أجل التصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ومن الضروري، في هذا الصدد، أن تكون هناك استجابة منسَّقة تهدف إلى وقف الاتجاهات السلبية وعكس مسارها.

٨٢ - **السيد أوغونايكي** (نيجيريا): قال إن تغير المناخ يشكل تهديدا كبيرا للتنمية وخطرا جسيما على بقاء ملايين البشر في أنحاء العالم. وإن ما فعلته الأزمات العالمية الأخيرة هو أنها زادت من إلحاحية التصدي لمسألة تغير المناخ بطريقة شاملة فعالة. فالتحديات الناشئة عن هذه الأزمات لها آثار بعيدة المدى. وأي محاولة لتناولها تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن يصمم وفقا لاحتياجات كل بلد.

٨٣ - وأردف قائلا إن حكومته لا تزال ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة، واعترافا منها بالصلة بين التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية فقد كثَّفت جهودها لتنفيذ خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وذلك بإدراج الأهداف المتضمَّنة فيها في استراتيجية التنمية الوطنية لنيجيريا.

٨٤ - وتابع كلامه قائلا إن وفد بلده يفهم دواعي القلق المتصلة بالهشاشة المتزايدة لوضع الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء آثار تغير المناخ. وأضاف أنه يسرُّه أن الدعم المقدم لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية سيستمر في المحيط الهادئ وأنه سيتم بنشاط استطلاع إمكانية العمل على تنفيذ مشاريع مماثلة في المناطق الأخرى. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام المناسب للتحديات المتعلقة بالقدرات.

٨٥ - ورحب ببيان أثر الكوارث على الحياة والممتلكات وسبل كسب الرزق، الوارد في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/63/351). وقال إن التوصيات الواردة فيه ستدعم التعاون من خلال الآليات القائمة، وتعزز التنسيق والترابط بين تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث، وتدعم الاستثمار في مجال الحد من أخطار الكوارث، وتقوي أمانة الاستراتيجية.

٨٦ - واسترسل قائلا إن عوامل الجفاف والتصحر وتآكل التربة نتج عنها في أنحاء كثيرة من أفريقيا تدهور الأراضي وفشل المحاصيل على نطاق هائل. وهناك حاجة عاجلة إلى بذل جهود أكبر لوقف جفاف بحيرة تشاد ونهر النيجر. وينبغي زيادة المساعدات الدولية المقدمة إلى تلك المنطقة دون الإقليمية. وتشمل التدابير التي اعتمدتها حكومته لمكافحة التصحر والجفاف برنامج السور الأخضر للصحراء الكبرى، والإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية في المناطق العابرة للحدود بين نيجيريا والنيجر وبرنامج حفظ الكثبان الرملية.

٨٧ - ورحب بنتائج الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما المقررات المتصلة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ وإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق وإدارة النفايات؛ والعقد الدولي لمعالجة تغير المناخ؛ وتوقعات البيئة العالمية: تهيئة بيئة مواتية للتنمية.

٨٨ - وفي الختام أعرب عن تقديره للأمين العام ورئيس الجمعية العامة لرؤيتهما فيما يتعلق بتوجيه الاهتمام إلى مسألة تغير المناخ. وأعرب عن أمله في أن تترجَم هذه الرؤية إلى اعتماد اتفاق شامل وجامع بشأن نظام تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩. وأعرب عن أمله في هذا الصدد في أن تتعهَّد البلدان الصناعية بالتزام بعيد المدى بتخفيض الانبعاثات، وتسهيل نقل تكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة، وتوفير التمويل وبناء القدرات دعما لاستراتيجيات التكيُّف في البلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.